

إيران تعترف بسوء إدارتها لأزمة الإسكان المزمنة منذ عقود

الارتفاع الجنوني للأسعار يقصي الطبقتين المتوسطة والفقيرة من سوق العقارات



شواهد على كوابيس سوق العقارات

وشهد الريال خلال الأسبوعين الأخيرين انحدارا حادا أمام العملات الأجنبية الرئيسية، وخاصة الدولار واليورو، مع انتشار شائعات في عدد من المواقع الإيرانية تفيد بعزم روحاني على تغيير وإقالة محافظ البنك المركزي عبدالناصر همتي. ونشرت عدة جهات دولية تتابع العملات تقارير تؤكد أن الدولار الأميركي بلغ سعر صرفه 184 ألف ريال، وهو أسوأ قيمة تبليغها العملة الإيرانية، فيما بلغت قيمة الشراء 182 ألف ريال إيراني. وأشار موقع إيران فوكوس في تقرير مؤخرًا إلى أن الأزمة أجبرت الكثير من الإيرانيين على الهروب من المدن للسكن في الأرياف، مما جعلهم يحتاجون وقتًا أكثر، ويصرفون أموالًا أكثر على النقل.

وحول قضية ضريبة دخل الإسكان، وقد هدد البعض منهم بأنهم سيقدمون خطة ضريبة دخل الإسكان في أقرب وقت ممكن. وتكررت وكالة أنباء إيسنا الشهر الماضي نقلًا عن مسؤولين قضائيين وبرلمانيين والنقابة العقارية قولهم إن "الزيادة في أسعار المساكن تعود لإدراج الأسعار غير التقليدية في الإعلانات ومواقع الإنترنت". وكانت الحكومة قد أجبرت المواقع الإلكترونية المحلية المهتمة بقطاع العقارات على رفع الأسعار خلال عرض المنازل للبيع والإيجار، ونسب ذلك في حدوث ارتباك كبير في السوق. وما يزيد الأوضاع سوءًا في قطاع الإسكان هو انهيار العملة الإيرانية إلى مستويات قياسية بسبب تداعيات الوباء على الاقتصاد.

المتشدد، يعتزم مساهمة روحاني بشأن الاضطرابات الحاصلة في قطاع الإسكان. وكشف عضو البرلمان عن التيار المتشدد محمد كوجي الاثنين الماضي، أن نوابا يعدون عريضة من أجل مساهمة روحاني لتبرير ما يحصل في القطاع.



حسن روحاني

ظروف السكن صعبة
ويجب تخفيف الضغط
على الناس

ويقول خبراء إن الحكومة الحالية لم تتخذ فقط إجراءات جادة لحل مشاكل الإسكان، وخاصة أسعار إيجار المنازل. ويطلب الكثير من المسؤولين الإيرانيين الحكومة بتقديم مشروع قانون

الوسيط والفقيرة، الذين طالما انتظروا وعود الحكومات المتعاقبة بتحسين ظروفهم المعيشية.

وانسحبت الحروب التي تشنها طهران في المنطقة وتدخلها في شؤون جيرانها، ولاسيما العراق وسوريا ولبنان، على أوضاع الإيرانيين بشكل بالغ، خاصة مع قسوة العقوبات الغربية التي شلت الأنشطة الاقتصادية للبلد الخفي العضو في منظمة أوبك. كما أن مجال الإسكان تغيره من القطاعات الأخرى يعتبر محل سجال بين التيارين المتشدد والمحافظة، إذ يلقي المحافظون باللأمة دوماً على حكومات روحاني المتعاقبة بعدم تحريك هذا الملف رغم كل الوعود.

وقالت وسائل إعلام إيرانية محلية إن البرلمان الجديد، الذي يهيمن عليه التيار

تزايدت إشارات التشاؤم الصادرة عن الحكومة الإيرانية من تفاقم الكارثة في قطاع الإسكان التي يقول محللون إنها تختزل أحد وجوه التقصير في إدارة الأزمات الاقتصادية المتراكمة منذ سنوات، خاصة بعد أن زاد من وطأتها تفشي فيروس كورونا المستجد في أعقاب تنفيذ سلسلة من العقوبات الأميركية القاسية.

ومن المتوقع ارتفاع تكاليف السكن والمعيشة بنحو 40 في المئة في ظل التضخم الكبير والكساد، الذي تفاقم بسبب الوباء وتزايد وطأة العقوبات الأميركية على إيران.

ويقول محللون إن أزمة السكن في إيران قضية مزمنة لا تتصل فقط بالمعطي الاقتصادي بل تنبع من تضافر عوامل عديدة، تؤدي جميعها إلى طبيعة النظام الإيراني المغلق الذي لا يسمح بخلق ديناميكية اقتصادية ومرونة سياسية تنعكس على أوضاع المجتمع والبلاد.

وحتى بعد الاتفاق النووي المبرم في يوليو 2015، حيث كانت طهران تمنى النفس بإنعاش اقتصادها المتعثر، فإن الأوضاع المعيشية والاجتماعية تفاقمت على نحو لم يعد يسمح بالسيطرة عليها، والدليل أن المشاكل القائمة ازدادت تعقيدًا، فضلًا عن غياب الإرادة لحلها أو التعاطي معها.

وفي ضوء سريان العقوبات الأميركية عقب انسحاب إدارة الرئيس دونالد ترامب من الاتفاق النووي، وخاصة في ما يتعلق بصنادير النفط الإيرانية، فإن خشية الإيرانيين تزايدت حول دخول بلادهم حالة ركود ربما تكون أسوأ من الفترة التي بين عامي 2012 و2015.

ومنذ ظهور فيروس كورونا المستجد بالبلاد خلال فبراير الماضي، شهدت سوق العقارات ارتفاعًا غير مسبوق في الأسعار سواء من حيث الشراء أو من ناحية الإيجار، دون وجود حلول من قبل السلطات الحاكمة.

وتظهر عدة تقارير دولية تهتم بقطاع العقارات أن أسعار المنازل في العاصمة طهران، على سبيل المثال، تسارعت وتيرة ارتفاعها خلال الشهر الماضي، بشكل واضح؛ إذ بلغ معدل شراء الشقة في منطقة غرب طهران بمساحة 87 متراً ما قيمته عشرة مليارات ريال.

وتثير أزمة الإسكان في إيران حفيظة الكثير من المواطنين، وخاصة الطبقتين

طهران - عكس إقرار السلطات الإيرانية بعجزها عن حل مشكلة الإسكان المزمنة أن السياسات الاقتصادية المعتمدة طيلة السنوات الماضية كانت تسير في الطريق الخاطئ.

وخلال تشييد مجموعة من المشروعات في محافظة إيلام الواقعة غرب البلاد، أقر الرئيس حسن روحاني بفشل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لحل أزمة الإسكان، في ظل ارتفاع أسعار البيع والإيجار بشكل غير مسبوق منذ بداية العام.

ونسبت وكالة تسنيم الإيرانية إلى حسن روحاني قوله "لدينا ظروف سكنية صعبة، وإن الإجراءات التي نمتلكها اليوم لبيع المساكن ليست كافية، ويجب علينا إجراء إصلاحات لتخفيف الضغط على المواطنين".

40
في المئة ارتفاع تكاليف الإسكان
في ظل التضخم والكساد
وانهيار قيمة العملة المحلية

وأضاف "كانت هناك ظروف صعبة في السكن هذا العام، وكذلك في بعض المواد الأساسية التي يحتاجها المواطنون".

وأكد أن الحكومة تعكف على إعداد خطة تستهدف نحو 30 في المئة من الإيرانيين الذين يحتاجون إلى استئجار كي يحصلوا على منازل بسعر عادل.

واعتبر متابعون للشأن الاقتصادي الإيراني أن المشاريع التي تشمل بنية تحتية وبناء مدن سكنية وتبلغ تكاليف إنشائها نحو 11 تريليون ريال إيراني (240 مليون دولار) مجرد استعراض من قبل السلطات وأنها لا تزال تدير الأزمة الاقتصادية بثبات رغم كل الظروف القاسية.

تمويل دولي لمشاريع بيئية لسكان أرياف اليمن

والحفاظ على التنوع البيولوجي وهي مجالات ذات أهمية ملحة في اليمن. وتخدم مكونات وأنشطة المشروع عدة قطاعات إنتاجية هامة للتكيف مع التغيرات المناخية. ويتوقع أن يتم خلال الفترة القادمة المضي قدماً في إعداد وثيقة تصميم المشروع التي ستضمن كافة التفاصيل لمكوناته وأنشطته المختلفة والترتيبات المؤسسية والإدارية والمالية.

17.8
مليون دولار رصدها صندوق البيئة العالمي بالشراكة مع منظمة الفاو لليمنيين

وستتعاون عدة جهات لإعداد الوثيقة تضم الهيئة العامة لحماية البيئة ووزارة الزراعة ومنظمة الفاو والجهات المعنية ومنها وزارة الثروة السمكية والتخطيط والتعاون الدولي وغيرها. وحملت التحذيرات الدولية من اتساع رقعة الفقر في اليمن صورة أكثر قتامة عن معيشة السكان بعد أن ألقت الظروف الاقتصادية الصعبة، التي تعيشها البلاد جراء الحرب، بانعكاساتها السلبية على مختلف المحافظات. واعتبرت الفاو الشهر الماضي أن اليمن، الذي دفعته الحرب المستمرة بالفعل إلى شفا المجاعة، قد يواجه وضعاً "كارثياً" في ما يتعلق بالأمن الغذائي بسبب تفشي فيروس كورونا وتراجع تحويلات العاملين بالخارج.

واشنطن - أعلن صندوق البيئة العالمي الخميس أنه رصد تمويلًا بالشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة (فاو) لتنفيذ مشاريع بيئية لسكان أرياف اليمن الذين يعانون منذ أكثر من خمس سنوات من ويلات الحرب التي دمرت الاقتصاد. وستتولى الهيئة العامة لحماية البيئة اليمنية إدارة المشروع بإشراف من صندوق البيئة العالمي والفاو لتعزيز سبل المعيشة المستدامة والقدرة على التأقلم لسكان الريف في اليمن بتكلفة 17.8 مليون دولار.

وتؤكد المؤشرات والبيانات الصادرة عن المؤسسات المالية الدولية أن نحو 80 في المئة من سكان اليمن يعيشون على المساعدات ويواجه الملايين منهم الجوع. وتظهر أرقام رسمية صادرة عن الأمم المتحدة أن نحو 15.9 مليون يمني يندرجون تحت تصنيف من يعانون انعدام الأمن الغذائي بين السكان البالغ عددهم 28 مليون نسمة. ورحب القائم بأعمال وزير الزراعة والري توفيق الشرجبي باعتماد المشروع الذي يعد أحد أهم المشاريع الرائدة التي تربط بين عدة قضايا بيئية. ونسبت وكالة الأنباء اليمنية الرسمية (سبأ) إلى الشرجبي قوله إن "هذا المشروع يهدف إلى تحقيق مجموعة من النتائج الإيجابية والفوائد التي تقع ضمن أولويات العمل البيئي في عدد من القطاعات المتأثرة سلبًا بالتغيرات المناخية". وأوضح القائم بأعمال رئيس هيئة حماية البيئة المهندس عمار العولقي أن قائمة الأنشطة المعتمدة ستشمل قطاعات الموارد المائية ودعم المجتمعات الزراعية

وتعزز الناتج المحلي الإجمالي، مما سيفاقم مشكلات الأرياف الاقتصادية. وكانت الحكومة الأردنية قد أعلنت منذ أواخر أبريل عن السماح بعودة نشاط المزيد من الشركات للمساعدة على تحريك عجلة الاقتصاد من خلال تخفيف القيود على الحركة، التي تهدف إلى احتواء انتشار فيروس كورونا.

وشمل تخفيف الإجراءات عودة شركات البناء وشركات أخرى إلى العمل، إضافة إلى العديد من شركات الأدوية والأسمدة وقطاع الزراعة التي استمرت في العمل ولكن مع خفض عدد العاملين. واهتمز الاقتصاد بفعل تضرر قطاع السياحة الذي يعد المصدر الرئيسي للعملة الأجنبية التي تضررت كذلك بشدة وبشكل خاص بسبب الاضطراب في حركة السفر العالمية.



سارة فربر

ثلثا الأسر في الأردن
مواردها لا تكفيها
لأسبوع كامل

وضغطت الأوساط الاقتصادية على الحكومة من أجل أن تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الالتزام بالإرشادات والتعليمات الموضوعة للحفاظ على السلامة والصحة العامة. وشددت على ضرورة إيجاد حلول مبتكرة توائم بين الأولوية الصحية والخطط الاقتصادية. وكانت الإجراءات الاستثنائية وتعطيل الأعمال وحظر التجوال، قد فاقمت متاعب الاقتصاد الأردني، الذي كان يعاني من أزمات قبل كورونا، الأمر الذي عجل بتخفيف الإغلاق وإطلاق صناديق لمساعدة المواطنين.

الأردنيون يكافحون لاستعادة وتيرة أعمالهم بعد الإغلاق الاقتصادي

وأيد مسؤولون أردنيون آخر تقديرات للبنك الدولي، والتي تتوقع أن ينكمش الاقتصاد بنسبة 3.5 في المئة هذا العام مقارنة بتوقعات صندوق النقد الدولي بنمو نسبته اثنين في المئة قبل الأزمة الصحية.

والتت الأزمة بظلال من الشك على تقديرات النمو المدعومة من صندوق النقد والقدرة بالنسبة 2.1 في المئة لهذا العام، إذ يتوقع المسؤولون أن ينكمش الاقتصاد للمرة الأولى منذ عام 1990.

ويرجع أن تتجاوز معدلات البطالة نسبة 19 في المئة، التي بلغت في الربع الأخير من العام الماضي، مع تفتت الكثير من الأعمال أو خفض الوظائف في ظل الغموض الشديد الذي يكتنف توقعات التعافي.

واشارت أوليفيا إلى أن ثلثي الأسر صرحت في مسح حديث لبرنامج الأمم المتحدة في الأردن بأن مواردها المالية لا تغطيها أسبوعاً كاملاً مما يجعل من الصعب التعويل عليها في نزوة الإغلاق، لافتة إلى أن أكثر من ثلاثة أرباع من شملهم المسح توقعوا تأثيراً مستمراً لفترة طويلة.

وقالت "هذا أمر مثير للقلق باعتبار أن الأزمة أمامها شوط طويل قبل أن تنتهي. الكثير من العمالة غير المنتظمة فقدت مصدر رزقها، لذا من المرجح بشدة أن نرى تزايد الفقر".

وأكدت أن فقدان الوظائف وإغلاق الأعمال يؤثران أيضاً على قطاعات عريضة من الطبقة الوسطى في الأردن. ويتوقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حدوث انخفاض حاد في التحويلات السنوية للأردنيين العاملين بدول الخليج التي تضررت بشدة من الوباء، وهي تدفقات تدعم عشرات الآلاف من الأسر

بدأ الأردنيون يتلمسون طريق استرجاع وتيرة أعمالهم، التي توقفت لفترة طويلة بسبب قيود الإغلاق الاقتصادي جراء انتشار فيروس كورونا، وسط حالة من عدم اليقين لدى الكثيرين منهم ولاسيما الطبقة الفقيرة التي تكافح من أجل توفير احتياجاتها الأساسية.

عمان - يواجه الأردن عقبات للخروج من نفق أزمة الوباء وإعادة ضبط قطاعاته المنتجة ومنحها دفعة جديدة لعودة جديدة تضمن تحقيق التنمية رغم نجاحه في احتواء الفيروس.

وتأتي الانطلاقة الجديدة بعد شهرين من الإغلاق الذي تسبب في مضاعفة الإشكاليات الاقتصادية أمام البلد الذي يعاني أزمات لا حصر لها.

وقالت دراسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن الكثير من الأردنيين يجاهدون لتلبية الاحتياجات الأساسية بعد الإغلاق.

وأوضح الخبراء في الدراسة أنه بالرغم من أن الأردن احتوى الموجة



تدهور القدرة الشرائية